تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية في مجال محو الأمية

لم يكن التصدي للأمية بالنسبة للشعب الفلسطيني مجرد مواجهة لمشكلة ثقافية وحضارية تعيق تطوره الثقافي والاجتماعي، بل هي بالاضافة الى ذلك مسألة سياسية ترتبط بالسعي للمشاركة الشاملة للجماهير الفلسطينية في النضال الوطني بشقيه السياسي أو العسكري. ولم يكن تأمين هذه المشاركة ممكناً دون تعميم التعليم، بأشكاله المختلفة، والقضاء على الأمية بشكليها الأبجدي، والوظيفي.

وبالرغم من أن أكثر من ثلث أفراد الشعب الفلسطيني يتلقى اليوم، بشكل أو بآخر، تعليماً أو تدريباً، وبالرغم من أن نسبة خريجي الجامعات الفلسطينية تعتبر الأعلى في العالم العربي، وتكاد تتجاوز النسبة نفسها في بعض البلدان المتطورة، الا أن النظم التربوية العربية، والنظام التعليمي في عهد الانتداب البريطاني قد حرمت عدداً كبيراً من الراشدين الفلسطينيين من فرص التعليم.

وتشير الاحصاءات الأخيرة الى أن أكثر من ٢٨ ٪ من الراشدين الفلسطينيين في مخيمات لبنان هم أميون أو شبه أميين، وتبلغ نسبتهم في سوريا اكثر من ٢٨٪، وهذه النسبة هي أدنى بكثير من نسب الأميين في معظم الدول العربية...

ولقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً بتنظيم حملة شاملة لمكافحة الأمية في التجمعات الفلسطينية خارج الأرض المحتلة، ونتيجة لجملة ظروف سياسية وعسكرية ملائمة، قررت المنظمة أن تبدأ هذه الحملة الشاملة في لبنان. ومنذ البداية كان على المجلس الفلسطيني الأعلى لمحو الأمية أن يحدد أهداف الحملة ومضمونها، ومدى شموليتها، وآفاقها الثقافية والسياسية، وتقرر عقد ندوة مركزية لتحديد تلك الأهداف والآفاق. وقد عقدت تلك الندوة في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٣ ــ ١٤ أيلول ١٩٨١، وحضرها وشارك في أعمالها خبراء تربويون عرب وقيادات سياسية فلسطينية، وقد حددت توصيات تلك الندوة أسس الحملة، وأهدافها، والخطة التنفيذية، والتمويل والتنظيم.

وتضمنت التوصيات المتعلقة بالأسس، اشارة واضحة «الى المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق مضامينه الوطنية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية». وكذلك «اعتماد المواجهة الفلسطينية الشاملة لمشكلة محو الأمية بحيث يتم تنظيم حملة شاملة، متكاملة مع جهود التنمية، والنضال للقضاء عليها». وتشير بقية التوصيات في الفقرة المتعلقة بالأسس الى أهمية القرار السياسي في بدء الحملة وتنفيذها، وأهمية القيام بسد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة واعتماد التخطيط العلمي للحملة، وضرورة المتابعة وأهمية الاعتماد على الخبرات